فيما دعا الحكومة للاستفادة من ودائع المصارف

المركزي يحذر من مغبة مخاطر حقيقية تحدق بالأموال العراقية دولياً جراء تبعيته للحكومة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

حذر البنك المركزي العراقي من تداعيات قرار المحكمة الاتحادية وتأثيره على تعريض الأموال العراقية الى المخاطر والدعاوى المفتعلة للاستحواذ عليها بانتظار تطبيق القرار.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (اكانيوز) إن "البيئة المالية الدولية محفوفة بالمخاطر وبدلا من إلحاق البنك المركزي بسلطة قضائية علينا تنويع احتياجاته في إدارة الاحتياطات المالية الأجنبية في البلاد للخلاص من أية ملاحقات قضائية تمس ديون الحكومة والتي هي محمية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣".

واصدرت المحكمة الاتحادية قرارها الاخير في ١٨ كانون الثاني الجاري يقضي بربط الهيئات التي وردت في الدستور العراقي على انها مستقلة، بمجلس الوزراء العراقي، بناء على طلب مكتب رئيس الوزراء الذي تم رفعه في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى المحكمة ذاتها.

وأضاف صالح "منذ عام ٢٠٠٣ استطاع البنك المركزي ان يوفر مظلة آمنة من ٥٠ مليار دولار اميركي لسد احتياجاته في رأس مال التواجد المحلي والدولي"، مشددا على ان "الخطورة تكمن في انتهاء مدة الحماية الدولية في ٣٠ حزيران / يونيو المقبل على العراق، ولابد لنا من التفكير في حماية اصول الاموال العراقية تحت مظلة البنك المركزي العراقي لا غير".

واكد صالح على ان "اموال البنك المركزي هي ليست اموال الحكومة الفيدرالية بل هي تمثل غطاء العملة الوطنية ، الدينار وغطاء النقد للشعب العراقي"، مضيفا انه "فيما لو تم العكس طبقا للقرار الأخير وأصبحت أموال البنك المركزي حكومية فعندئذ ستتعرض للمخاطرة بتحايل الدائنين على تلك الأموال على اقل تقدير".

وتتضمن المادة (١٠٣) أولا: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، هيئات مستقلة ماليا وإدارياً، وينظم القانون عمل كل هيئة منها.

ثانيا: يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب.

وانتقد صالح "التعامل مع البنك المركزي وبقية الهيئات المستقلة التي لابد من أن يكون البرنامج الحكومي الجديد متوافقا للسنوات المقبلة مع برامج تلك الهيئات، مما يعطي انطباعا بمصادرة أهداف البنك المركزي كهيئة مستقلة وتقويض أهداف المؤسسات المستقلة الأخرى" بحسب تعبيره.

ونص الدستور العراقي الصادر في عام ٢٠٠٥ على أن البنك المركزي يخضع لمساءلة مجلس النواب فقط، كون الأهداف المطلوب تحقيقها منه هو بناء نظام مالي مستقر وخفض الأسعار ومحاربة التضخم فضلا عن خلق ظروف مستقرة تخدم الأمن المالي، وفي حال الإساءة فأنه يتعرض للمساءلة حصرا أمام المجلس النيابي.

وتحذر جهات عديدة من فقدان البنك استقلاليته وخضوعه لحسابات سياسية كحال بقية الهيئات المستقلة التي شملها قرار المحكمة الأخير، إلا أن المحكمة تعد قراراتها قاطعة وحتمية ولا يجوز الطعن فيها كون الدستور وضع بعض الهيئات خارجا وآن الأوان لإلحاقها بإحدى الجهات.

وترى جهات عدة أن هذا الإجراء يعكس رغبة رئاسة الوزراء بسط سيطرتها على الأجهزة المستقلة من دون الالتفات إلى المخاطر الجانبية من اجل حيازة اكبر للسلطة، في وقت تعارض قوائم سياسية فيه وأبرزها القائمة العراقية والتحالف الكردستاني فكرة ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء العراقي وتعده تجاوزا من التحالف الوطني على الدستور العراقي كونه يصدر بدعم قوي من الأخير.

واستبق مجلس القضاء الأعلى أصوات المعترضين على قرار المحكمة الاتحادية الذي ألزم جميع الكتل السياسية بقرارات تلك المحكمة ولم يجز الاعتراض على اي منها.وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن في وقت سابق عن وضع خطة تمكن الحكومة العراقية من الاستفادة من الفائض في الودائع النقدية المودعة في المصارف الحكومية بدلا من الاقتراض منه، مبينا أن الفائض يقدر بنحو بـ٣٢ ترليون دينار عراقي.وقال مستشار البنك مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن "البنك المركزي وضع خطة تسهل على الحكومة استخدام فائض الودائع النقدية الموجودة في المصارف الحكومية، بدلا من الاقتراض من البنك المركزي".

وأوضح صالح أن "الدولة لها ودائع نقدية في تلك المصارف تقدر بـ٣٢ ترليون دينار عراقي"، مبينا أن "تلك الودائع فائضة ويجب الاستفادة منها، وأن يتم تدويرها في الموازنة المالية للعام ٢٠١١ من أجل توفير السيولة المالية لتغطية العجز المالي".

وكان البنك المركزي العراقي قد رفض إقراض الحكومة مبلغ خمسة مليارات دولار من احتياطي أمواله لمواجهة العجز الحاصل في الميزانية، عاداً هذه الخطوة بأنها مخالفة للقانون وانتهاكاً لاستقلاليته حيث يمنع القانون الحكومة من فرض سياساتها على البنك المركزي العراقي.

وأوضح مظهر أن "البنك المركزي اتخذ خطوات تسمح للحكومة أن تستخدم هذه السيولة من خلال الاقتراض عن طريق السماح لهذه المصارف باقتناء أدوات السياسة النقدية".

يذكر أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارا في ١٨ كانون الثاني الجاري يقضي بارتباط الهيئات المستقلة، ومن ضمنها البنك المركزي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، وجاء القرار بناء على طلب قدمه مكتب رئاسة الوزراء إلى المحكمة الاتحادية في الثاني من كانون الأول من العام الماضي، لتبيان جهة الارتباط، الأمر الذي أثار جدلاً بين العديد من الأوساط السياسية في العراق.

فيما أكد مجلس القضاء الأعلى أن قرارات المحكمة الدستورية ملزمة لجميع السلطات ولا يجوز الطعن بأي منها، أو حل المحكمة وإعادة تعيين أشخاص آخرين، لافتا إلى أن كل جهة تنظر إلى أي قرار يصدر عن المحكمة الاتحادية من زاوية مصالحها الحزبية أو الشخصية.

الموارد المائية: تركيا تفقد سيطرتها على مناسيب مياه دجلة

□ بغداد / وكالات

قال مدير عام دائرة المشاريع في وزارة الموارد المائية علي هاشم: إن تركيا تفقد سيطرتها على التحكم في مناسيب المياه لنهر دجلة.

وأكدت وزارة الموارد المائية في وقت سابق، على أن المياه المتوفرة حاليا في سدود البلاد غير كافية لمكافحة الجفاف في الموسم المقبل، نظرا لقلة تساقط الأمطار الأمر الذي يتطلب استصلاح المزيد من الأراضي.

وأضاف هاشم، لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن "تركيا لا تستطيع إيقاف المياه الداخلة من أراضيها عبر نهر دجلة إلى العراق كونها لا تملك سدودا على مقربة من الحدود (العراقية –التركية)، الأمر الذي يجعل مناسيب مياه نهر دجلة أفضل بكثير من نظيره الفرات". وتابع هاشم أن "سبب انخفاض مناسيب مياه نهر دجلة مقارنة بالسنوات السابقة، يعود إلى انخفاض نسب تساقط الأمطار والثلوج في مناطق جنوب تركيا حيث منبعي نهري دجلة والفرات". وتوقع هاشم أن ترتفع نسبة مياه نهر دجلة على مستويات عالية عما هي عليه الآن خلال الشهر المقبل، لافتا إلى أن "توقعات الرصد الجوي تؤكد أن الطقس سيشهد خلال الشهر المقبل سقوط أمطار كثيفة في جنوب تركيا" وكانت وزارة الموارد المائية قد أكدت أنها أنجزت خطة ري الجداول والمبازل لعام ٢٠١٠ بنسبة ١٠٠٪، مشيرة إلى أن خطتها للعام ٢٠١١ تتضمن إنشاء السدود الكبيرة واستصلاح الأراضي.

وطالبت الحكومة في وقت سابق، إيران وتركيا وسوريا بزيادة حصتها المائية غير أن تلك الدعوات لم تلق استجابة فعلية.ويعاني العراق موجة جفاف نتيجة شح الأمطار، فضلاً عن قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما نهري دجلة والفرات، ويقول العراق إن تركيا وسوريا وإيران تقوم ببناء مشاريع وسدود على تلك الأنهر الأمر الذي أثر سلبا على حصته من المياه.

وأطلقت وزارة الزراعة في الأسبوع الماضي، المشروع الوطني لمكافحة الجفاف وتقليل تأثيراته على الواقع الزراعي ينتهي في عام ٢٠١٥.

وقامت وزارة الموارد المائية بحفر أكثر من ٩٥ بئرا مائية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر في العديد من المحافظات منها كركوك والمثنى والنجف والبصرة ومحافظة الانبار.

ولا تحتوي السدود العراقية على مياه كافية لمكافحة الجفاف بسبب قلة تساقط الأمطار في العراق وجنوب شرق تركيا.

مسؤولة محلية: حصة الأنبار من النفط والغاز لا تلبي حاجة السكان

□ الانبار / وكالات

قالت مسؤولة محلية في محافظة الانبار أن حصة المحافظة من النفط والغاز "قليلة" ولا تلبي حاجة السكان المحليين، داعية في الوقت نفسه وزارة النفط الاتحادية إلى زيادة حصتها وفق عدد السكان.وحددت وزارة النفط شهر شباط المقبل موعدا للتوقيع بالأحرف الأولى على عقد تطوير حقل غاز "عكاز" في الانبار، مع شركتي "كوجاس" الكورية الجنوبية و"كازموناي" للتنقيب والإنتاج الكازاخية. وأوضحت رئيسة لجنة الطاقة في مجلس الانبار وسام الراوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن "حصة المحافظة من المشتقات النفطية قليلة ولا تلبي حاجة الأهالي". وأعلن مجلس محافظة الانبار في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي عن فتح باب الاستثمار لكافة الشركات العراقية والعربية والعالمية في حقل غاز "عكاز" الذي يقدر الاحتياطي فيه بـ ٥,٦ تريليون قدم مكعب.

وكانت وزارة النفط قد أرجأت في تشرين الثاني الماضي توقيع عقد حقل "عكاز" لغاية حل الخلاف بين الوزارة ومجلس محافظة الانبار بشأن استثماره. وقالت الراوي "رفعنا طلبات عدة لزيادة الحصة لكن دون جدوى". وأضافت "نأمل زيادة الحصة المقررة وفق عدد السكان المتزايد". ولفتت الراوي إلى أن "المخابئ والأفران المحلية في عموم مدن الانبار نزودها بالوقود ومن الحصة نفسها من قبل لجان التوزيع، وكنا نأمل بان تعزل حصتها عن حصة المواطن لتسد ما نحتاجه من مشتقات لمنازل السكان".

وقالت إن عمل لجان التوزيع مستمر لحل المعوقات والمشاكل التي تواجه مسؤولي المستودعات النفطية بالرغم من "قلة" الحصة التي نستلمها من وزارة النفط العراقية.

وفازت شركتا "كوجاس" الكورية الجنوبية و"كازموناي" للتنقيب والإنتاج ثاني أكبر شركة نفط في كازاخستان بعقد تطوير حقل غاز عكاز في محافظة الانبار غربي العراق ضمن جولة التراخيص الثالثة التي أطلقتها وزارة النفط نهاية العام الماضي.

شركة الحفر: سنرفع الإنتاج إلى أكثر من مئتي ألف برميل يومياً خلال العام الحالي

□ البصرة/ وكالات

أعلن مدير شركة الحفر العراقية إدريس الياسري أن الشركة تعمل على رفع إنتاجها خلال العام الجاري إلى أكثر من نحو مئتي إلف برميل يوميا خلال ٢٠١١ وخصوصا في ظل توفر الطاقة الكافية لانجازه.وقال الياسري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الشركة تعمل على رسم خطة تطويرية للجهد الوطني بحفر ٧٦ بئرا في عام ٢٠١١"، مشيرا الى ان "حقل الناصرية سيأخذ حصة الاسد من عمل شركة الحفر العراقية فتطويره يستلزم تشغيل ثلاثة او اربعة أجهزة حفر مما سينجز عملية حفر أكثر من ١٥ بئرا في عام ٢٠١١ يتراوح إنتاجها من ٥٠ – ٦٠ ألف برميل يوميا خلال ٢٠١١".وبين أن "الآبار ستشمل حقول ارطاوي ، اللحيس ، الناصرية، ميسان ، الطوبة ، خباز ، باي حسن ، عجيل ، حمرين ، شرقي بغداد، نفط خانة ". وأوضح أن "شركة الحفر العراقية ستكثف العمل في حقل شرقي بغداد حيث ستقوم بحفر ٦ آبار في حقل شرق بغداد لصالح شركة نفط الوسط ، و ٤ آبار في حقل نفط خانة و نحو ٢٠ بئرا في حقول ارطاوي واللحيس والطوبة في البصرة".

واكد الياسري على أن "شركة ايني في حقل الزبير ستقوم بحفر ٢٣ بئرا و ٢٠ بئرا لصالح شركة اكسون موبيل في غرب القرنة و١٥ بئرا بالمشاركة مع شركة نيبرز وشركة هاليبرتون في حقل مجنون وان عمليات الحفر لصالح شركات التراخيص ستضيف نحو ١٥٠ الف برميل يوميا عام ٢٠١١".

وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للحديد والصلب

بصرة- خور الزبير

م/ إعلان بيع أنابيب حديدية متضررة

تعلن الشركة العامة للحديد والصلب- بصرة- خور الزبير إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن دعوتها الى كافة شركات القطاع العام والقطاع الخاص بتوفر أنابيب حديدية منتجة سابقاً والموجودة في مصنع الأنابيب الحديدية في أم قصر وحسب ما مبين تفاصيلها في الجدول المرفق.

فعلى الراغبين في الشراء تقديم طلباتهم الى مقر الشركة/ الدائرة التجارية للحصول على الموافقات الأصولية للشراء.. مع التقدير

المدير العام

الشركة العامة للحديد الصلب/ الدائرة التجارية/ التسويق

أدناه المتوفر من الأنابيب الحديدية المتضررة والملحومة حلزونياً حسب القياسات والسعر الموجودة في مصنع الأنابيب الحديدية في أم قصر والعائد للشركة العامة للحديد والصلب.

ت	المواصفات	العدد	الطول/متر	الوزن/طن	السعر للطن الواحد مطروح
١	١٠,٣١×١٢١٩ ملم	٦	٧٠,١٧٠	٢١,٥٦٩,٥٥٦	٥٥٠٠٠٠ دينار
٢	٩,٥٢×١٢١٩ ملم	١	١١,٤٠٠	٣,٢٣٨,٨٥٤	٥٥٠٠٠٠ دينار
٣	١٠,٣١×١٠٦٦ ملم	٨	٩٧,٤٣٠	٢٦,١٧٢,٦٢٠	٥٥٠٠٠٠ دينار
٤	٧,٩٢×٩١٤ ملم	٢	٢١,٧٦٠	٣,٨٥٤,٣٤٨	٥٥٠٠٠٠ دينار
٥	١٢,٧×٩١٤ ملم	١	١٣,٦٤٠	٣,٨٥١,٣٩٠	٥٥٠٠٠٠ دينار
٦	١٠,٣١×٩١٤ ملم	٩	٩٤,٣٧٠	٢١,٦٩٤,٧١٩	٥٥٠٠٠٠ دينار
٧	٧,٩٢×٨١٢ ملم	٢٠	٢١٩,٧٣٠	٣٤,٥٥٩,١٣٤	٥٥٠٠٠٠ دينار
٨	١٠,٣١×٨١٢ ملم	٢	١٨,٢٠٠	٣,٧١٣,٧١٠	٥٥٠٠٠٠ دينار
٩	١٢,٧×٨١٢ ملم	٢	٢١,٦٥٠	٥,٤٢٤,٤٠٧	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٠	٧,٩٢×٧١١ ملم	٢	٢٣	٣,١٦٠,٦٦٠	٥٥٠٠٠٠ دينار
١١	١٠,٣١×٧١١ ملم	٣	٣٥,٣٠٠	٦,٦٠٨,٨٦٦	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٢	١٠,٣١×٦٠٩ ملم	١	١٢,٣٨٠	١,٨٨٦,٥٨٨	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٣	١٠,٣١×١٠١٦ ملم	٤	٥٥,٦٢٠	١٤,٢٢٣,١٤٦	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٤	٨,٧٤×١٢١٩ ملم	٤	٤٠,٨٤٠	١٠,٦٥٠,٥٥٢	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٥	١٠,٣١×٨٦٣ ملم	٤	٤٧	١٠,١٩٨,٠٦٠	٥٥٠٠٠٠ دينار
١٦	٧,٩٢×٧٦٢ ملم	٨	٩٥,٩٣٠	١٤,١٣٦,٢٤٤	٥٥٠٠٠٠ دينار

إعلان مناقصة محلية رقم ٢٠١٠/٥٤٦

تعلن شركة توزيع المنتجات النفطية عن حاجتها لشراء(مضخة غاطسة مع كامل الأجزاء) عدد(٣٠) مضخة. فعلى الراغبين بالمشاركة الاطلاع على الموقع الالكتروني للشركة أو الموقع الالكتروني لوزارة النفط المدرجين أدناه وبالإمكان شراء وثائق المناقصة بعد تقديم طلب إلى مقر الشركة الكائن في بغداد منطقة الدورة- مجمع مصفى الدورة النفطي- قسم المشتريات لقاء مبلغ قدره(٢٥٠٠٠) دينار(خمسة وعشرون ألف دينار) غير قابل للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان علماً إن الشركة ستقوم بعقد مؤتمر للإجابة عن الاستفسارات يوم الأحد المصادف ٢٠١١/٢/٦ وهذا المؤتمر ليس إلزامياً لمقدمي العطاءات. آخر موعد لتسليم العطاءات يوم الأحد المصادف ٢٠١١/٢/١٣ نهاية الدوام الرسمي (الساعة الثانية بعد الظهر) وسيتم عقد اجتماع للجنة فتح العروض في اليوم التالي لتاريخ الغلق بحضور ممثلي أصحاب العروض وعليه فإن أي عطاء يصل بعد الفترة المحددة يعتبر متأخراً ويجري رفضه وإعادته إلى صاحبه دون فتحه.

موقع وزارة النفط الالكتروني http:www.oil.gov.iq

موقع الشركة الالكتروني http:www.SCOPD.COM.IQ

عنوان قسم المشتريات الالكتروني Cdpo__mat__pur@yahoo.com

..مع التقدير.

المدير العام

إعلان

تعلن شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن وجود المناقصة المدرجة تفاصيلها أدناه فعلى الراغبين بالاشتراك من المكاتب والشركات المسجلة رسمياً مراجعة مقر الشركة – الدائرة التجارية الكائن في التاجي لشراء المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار فقط غير قابل للرد ويهمل أي عطاء يرد بعد فترة غلق المناقصة على أن يكون التقديم داخل ثلاث ظروف (فني وتجاري ومستمسكات) مغلقة ومختومة ويدون عليها رقم واسم المناقصة ومرفق معه صك مصدق أو خطاب ضمان بالتأمينات الأولية البالغة (١٪) من قيمة العطاء على أن يتضمن الظرف التجاري السعر النهائي للعرض وأن السعر المقدم غير قابل للتفاوض وأن يكون نافذا لمدة ثلاثة أشهر إضافة إلى المستمسكات الخاصة بتسجيل الشركة أو المكتب وهوية تسجيل المقاولين مجددة من وزارة التخطيط وتقديم تأييد كونه مسجل في إحدى فروع ضريبة الدخل وسوف يستبعد العطاء الذي لم ترد معه التأمينات الأولية والمستمسكات المطلوبة علما ان المناقصة محلية وطريقة الدفع بالدينار على ان يتم حضور المشاركين في المناقصة لدى فتح العطاءات وكذلك حضورهم للمؤتمر الذي تعقده الجهة المتعاقدة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢ للإجابة على استفساراتهم حول المناقصة علما ان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

رقم المناقصة ٢٠١١/T/SSI/٣ تجهيز أجزاء العاب ميكانيكية.

تاريخ الغلق ٢٠١١/٢/٩.

ملاحظة:

١- يحق لشركتنا زيادة أو تقليل الكميات أو إلغاء أي فقرة من فقرات المناقصة.

٢- يحق لشركتنا تجزئة المناقصة إلى أكثر من شركة في حالة وجود تفاوت في أسعار الفقرات.

يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على موقع الشركة الالكتروني التالي:

E-mail:sumoodm@yahoo.com - Sumoodco٢٠٠٤@yahoo.com
www.alsumoodstee١.com - www.industry.gov.iq